Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 264- يناير 2005ذو القعدة - ذو الحجة 1425

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الاستحقاق الدستوري في فبراير، وملف التعذيب في مايو

يطل عام جديدعلى قاطني هذا الكوكب، ومعه حزمة جديدة من المشاكل والأزمات، أغلبها من صنع الانسان، وبعضها من غضب الطبيعة. وبعد التطورات السلبية التي شهدتها منطقة الخليج متجسدة بتراجع الحريات وتجاهل حقوق البشر من قبل حكومات المنطقة، لا يبدو ثمة أمل كبير للاصلاح الذي هو شرط من شروط التنمية والصعود والاستقرار. فقد عقدت قمة المنامة لدول المجلس لتكرس الخلافات بين هذه الدول، ولتكشف تلاشي النفوذ السعودي في المجلس، وبداية تداعي الحلف الخليجي الذي مضى على تكوينه 24 عاما. وكشف الموقف البحريني الذي أعيدت صياغته في عهد الشيخ حمد ليصح أكثر اعتمادا على الدعم الامريكي من السعودي، سرعة تحرك رمال الخليج، وضعف المركز، بالشكل الذي أتاح للحكومات الصغيرة فرصة التمرد عليه. وليس معروفا بعد حجم المساومات التي تتم في الخفاء بين الرياض والمنامة، ولكن ما علن عنه لاحقا حول التوصل لاتفاق جديد يعيد للبحرين المدخولات النفطية الكاملة من انتاج حقل ابوسعفة، يؤكد، مجددا، اعتماد السعودية على شراء المواقف بالمال، واستغلاله لضمان مواقف حكومات دول الخليج الاخرى. لم تنجح قمة المنامة في شيء، لانها لم تتطرق للقضايا الحساسة التي تختلف المواقف بشأنها، فكانت قمة عادية من حيث الانجازات، برغم تطرقها بشكل خجول لقضايا فلسطين والعراق والارهاب. الواضح ان بيان القمة ان دول مجلس التعاون ما تزال تسعى لتجاهل المطالب المتواصلة للانفتاح والاصلاح، بالمبالغة في ظاهرة الارهاب وطرق التعاطي معها، لكنهم لم يربطوا قط بين الظاهرة واسبابها التي من اهمها استمرار حالة الاستبداد وما ينجم عنها من جنوح نحو العنف والتطرف.

اما قضية الاصلاحات فما تزال بعيدة عن اذهان حكام الخليج الذين يرفضون الاعتراف بضرورتها، ويعارضون اية سياسة غربية تدعوهم لتحديث انظمتهم السياسية، بدعوى خصوصية دول الخليج الثقافية، والادعاء بان تلك الخصوصية تتنافى مع الاطروحات الديمقراطية. فالسعودية اصبحت مسرحا للتخرصات والتكهنات حول مستقبل المنطقة ومدى استقرار انظمة الخليج في القرن المقبل. والاخطر من ذلك انها ربما دخلت في مواجهة فاصلة مع تنظيم "القاعدة"، وهي حرب يصعب التكهن بنتائجها سلفا. وكان بامكان الرياض استباق الاطروحات القاعدية بتبني مشروع اصلاحي جاد، يتجاوز الانتخابات البلدية غير الكاملة، ويؤسس لحالة انفتاح داخلي تقطع الطريق على النزعات نحو التطرف والعنف، ولكن العقلية القبلية لدى العائلات الخليجية الحاكمة، ما تزال تمنع التفكير المنطقي، وبالتالي يستحيل تحقيق انفتاح سياسي يؤدي الى استقرار دائم في المنطقة. ويبدو ان الاتجاه يسير نحو مفاصلة شاملة بين تنظيم القاعدة والحكم السعودي، وهو امر خطير لا تقتصر آثاره على حدود الجزيرة العربية. وقد اصبح العراق ساحة تدريب للتوجهات المتطرفة في الجزيرة العربية، وبؤرة تفريخ للارهاب الذي لن يوفر احدا. وكانت الرياض تأمل في بداية الامر ان يؤدي نزوح عناصر القاعدة عن الاراضي السعودية الى العراق، لابعاد التهديد الامني للحكم السعودي، كما حدث في افغانستان. ولكن اتضح الآن خطورة توفير ظروف التجمع والتدريب للعناصر المتطرفة على الحكم السعودي نفسه وعلى بقية انظمة الخليج. وبالتالي، فما لم تتخذ خطوات من نوع آخر لمنع تكرس حالة التطرف والاحتقان السياسي، وذلك عبر حالة من الانفتاح السياسي والممارسة الديمقراطية، فالارجح ان تصير الامور الى المزيد من المواجهات والعنف، وهي حالة لا يمكن ان تنتصر فيها الانظمة القمعية، مهما كان تطرف معارضيها.

التتمة صفحة (8)

*** 13– 14 ديسمبر :** عقدت المعارضة أول ندوة لها ولقاءات في أمريكا بواشنطن ضمن برنامجها الذي يراد منه إيصال صوت المعارضة للمنظمات الحقوقية والسياسية لتبيان واقع الاصلاح المزيف في البحرين ، وقد كان من ضمن الوفد نائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الاستاذ حسن المشيمع .

*** 16 ديسمبر** : بدعوة من اللورد افبري ، عقدت المعارضة في مجلس اللوردات ندوة ومؤتمر صحفي شارك فيها ممثل منظمة رد رس ، وممثل عن اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب ، وممثل عن جمعية المحامين البريطانية ، إلى جانب مشاركة الاستاذ حسن المشيمع نائب رئيس جمعية الوفاق ، وقد تم مناقشة الاستبداد المقنن في البحرين ، وافلات الجلادين من العقاب .

*** 17 ديسمبر** : خرجت في هذا اليوم المسيرة السنوية لتخليد عيد الشهداء ، حيث انطلقت من جامع رأس رمان مرورا بمقر رئيس الوزراء ، حيث ارتفعت الهتافات بشعار " تنح ياخليفة " كرمز الفساد والتعذيب ، وأنتهت مرة أخرى عند جامع رأس رمان شارك فها اكثر من 6 آلاف مواطن .

*** 18 ديسمبر** : اصدر الشيخ حمد قانون رقم 24 لسنه 2004 والذي يسمح لمواطنين الخليج ان يمارسوا جميع النشاط الاقتصادي والتجاري في البحرين ، ياتي هذا القانون ضمن القرارات الاخرى التي صدرت بتملك الخليجين الاراضي والاستثمار فيها، مما يزيد من هوه المسافة بين المواطن الفقير ، وزيادة في ثراء الطبقة المتنفذة .

31 ديسمبر : نظمت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب إعتصاما أمام مكتب الجلاد فليفل الذي مازال يمارس عمله في التجارة وبحرية كبيرة ، ويأتي هذا الاعتصام ضمن سلسلة أعتصامات تعتزم اللجنة تنضيمها أمام أماكن ومساكن عمل الجلادين والمعذبين وعلى رأسهم وزير الامن الوطني الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة .

بطاقة شخصية

الشهيد هاني أحمد الوسطي

المنطقة : جدحفص
العمر : 22 سنة
تاريخ الاستشهاد : 17 ديسمبر 1994
طريقة الاستشهاد : رميا بالرصاص الحي

سقوط الشهيد هاني كانت بداية الكوكبة التي روت من دمائها شجرة الحرية ، وقد مثل يوم سقوطة مع هاني خميس أن يتوج "عيد الشهداء" حيث تحتفل المعارضة والموطنيين بخروج مسيرة تطوف شوارع العاصمة .

قصة إعتقال سجين في إنتفاضة التسعينات

كان يوم الأربعاء مساءً يوماً لم ولن أنساه ما حييت ذلك اليوم الذي عشت فيه ما بين المعلوم والمجهول بين الواقع والخيال.. إذ إنني لم أتصور أن يمر عليّ يومٌ مثل هذا اليوم، كنت جالساً بالقرب من باب المنزل وأرى القوات الخاصة والمخابرات تحاصر المنطقة وتطرق باب جارنا طالبة أبنائهما .... و.... وانا اراقب الوضع عن كثب حيث باب بيتهم مقابل لباب بيتنا .. وكما ذكرت سلفاً إنني كنت جالساً عند باب بيتنا ...وبصراحة أحسست برهبة من طريقة تعاملهم مع جارنا حيث أخذو يطرقون الباب بقوة وينادون " أين هم أبنائكم .... و.... ولن ينتظرو كثيراً حيث قامو بالدخول إلى المنزل عنوةً .. دون اذن أصحاب المنزل ..وأخذ أهل ذلك المنزل يصرخون ، فقد هتكوا حرمة منزل جارنا.. وكنت أنتظر دوري ، حيث علمت قبل الإعتقال بفترة إن صديقي قد أعتقل مع صديق آخر ولعلمي بعدم مقدرتهما على مقاومة التحقيق وأحتمال أعترافهما الذي وصل لديما ب 90% لم يخيبنا، أنتهى المرتزقة من بيت جارنا وأنا لم أحتمل المشهد .فهممت بالدخول إلى المنزل علّي أتمكن من كسر طوقهم الأمني ..وفي تلك الأثناء ألتقيت أخي وقال لي ".... إن المخابرات تطوق المنطقة بالكامل وأنت وأصحابك المطلوبون ماذا ستفعل ؟؟ قلت له إني أنتضر دوري ، وبصراحة لم أكن أخاف منهم أو أحرك ساكناً منهم ..كنت كالجبل ..صامداً لاأخاف ..حيث قضيت فترة طويلة اواجة فيها أمثالهم وأحياناً كثيرة كانت لنا معهم ملاحقات تنتهي بفشلهم .. وأحيانا أخرى بهزميتهم ..التي ترجعهم مخذولين .. وهذا ما قد ولد عندي لشعور بالقوة وعدم الخوف منهم، ولعلمي إن لم أعمل خطأ حين طالبت بحقوقي وحين رفعت صور الشهداء وحين كانت جدران منطقتنا صحيفة لكل الأحرار وحينها واجهتهم، في تلك الأثناء ذهبت فوق سطح منزلنا لأرى المنطقة و ما يمكنني فعله ، ولا أبالغ حين أقول أن المنطقة مقفلة أمنياً!!فقد كان المخابرات خلف منزلنا وبجانبه وأمامه وهذا غير القوات الموجودة..في تلك الأثناء وانا اشاهد هذا الطوق الأمني سمعت صراخ في المنزل ولم أعي إلا وضربة قوية بحق باب سطحنا الخشبي ، صرخ المخابرات لا تتحرك وهو يمسك أخي ولم أعلم أن بيده مكيدة للقبض علي أخي، أنا لم أتحرك وأقسم إني لم أخاف منه ولكن كانت مفاجأته لي وقعٌ في نفسي..إلا انه لم أرتعب هذه المرّه أبداً..جاء إلي وأمسكني من كتفي وقال لي : إنك تحاول الهروب وأخيك هذا من حاول أن يهربك ..تفاجأنا نحن الإثنان بما يقوله هذا الحقير، فأخذت أصرخ في وجهه وأقول له إنك جبان وضعيف ..هو..(أي اخي) لم يكن موجود معي أصلاً..فكيف تقول يهربني،،،،تبادلت معه الصراخ حتى وصلنا إلى (الحوش) وكانت أمي وأختي وأخواني واقفين يتأملون المشهد وهم يأخذوني عنهم ..كنت أرجوهم في نفسي وأقول لا أريد أي دمعة ولا أي شيء ..كنت أرجوهم رجاءً خفي،، وأنا في تلك الأثناء قلت له دعني ألبس (نعالي) فرفض فأصريت على طلبي وهو يحاول سحبي وانا ايضاً أحاول أخذ (نعالي) لأنه قريب مني أصلا بمسافة مترين .. وبين هذا وذاك .. تغلبت عليه وسحبته وأخذت (نعالي) وهو يصرخ سوف أريك ماذا سأفعل بك ..وأنا أقول له أفعل ما شئت ولن تهزمني ..والصراخ يتعالى حتى أخذني مع اخي وركبنا السيارة ..وأخذ ركبنا الملكي بالحركة حيث كان في صحبتنا 4 سيارات للمخابرات ،وذهبو فوراً للقبض على صديقي .... وأخذو يطرقون باب منزلهم .. وكالعادة لم ينتظرو كثيراً حتىأقتحموا الدار وهم يبحثون عنه.. وأصحاب المنزل يقولون هو ليس هنا..ليس هنا، نظر أحد المخابرات نظرة خبيثة إلى والدة ....وقال سوف نأخذ والده رهينة ليتم القاء القبض على ولده أو تسليم نفسه، سار الركب مره أخرى ولكن هذه المرة ليس لمنزل أحد بل إلى التحقيقات الجنائية الواقع في العدلية، ونحن في طريقنا نتلقى الوعيد والتهديد والسب والشتم ,,إلى ان وصلنا إلى المركز المذكور سلفاً..كان في أستقبالنا عدد من المخابرات ,, أخذنا منا بياناتنا وأخذ والد .... إلى مكان ..وأخذوني وأخي إلى التحقيقات ..عصبّو أعيننا بخرقة صغيرة من القماش وأخذ يدفعوننا إلى الداخل واقفونا في داخل مكاتب لمدة تزيد عن الخمس ساعات ونحن واقفون حتى أكتمل العدد فأصبحنا سبعة أشخاص ..أنا وأخي والأخوان من جيراني وثلاثه من أهل المنطقة.

وفي الساعه السابعة مساءً جاء الصوت بقوّة أين (وينادون بإسمي) هنا أخذتني الرهبة من المجهول وبدى على ملامحي القلق ..صرخ مرّة أخرى أين ...، فإذا بأحدهم يجرني من كتفي ويقول هذا هو ...فقال لي ما أسمك الكامل ..قلت له أسمي ... وقد ذكر إن هناك شخص آخر على أسمي ..فقال ليس أنت بل الثاني ، أخذوه بقوة وبدون رحمة كي يهينون الأجواء لظابط التحقيق ..ولكي يخاف منهم من البداية ..بعد ذلك سمعنا صراخاً يتلوه أنين ..ويتوالى ذلك الشيء .. ..رجع صاحبنا وهو يأن ويصرخون عليه وهم من النوع العنيد..وهو يقول ((ويش هذا ..كل يضربون وأنا ما نسوي شيء)) ورد عليه أحدهم بضربة من الخلف فسكت أكتفاءاً بما لاقاه حتى ذلك الوقت .. وبسب بكائه الكاذب .. سمحوا له بالجلوس ونحن لا نزال واقفون ..بعد ذلك تكرر الصراخ مره أخرى..أين ...(هذه المره كان أخي) فأخذوه وحققو معه وليس عليه أي شيء ..إلا الكلام اللعين بمحاولته تهريبه لي ..بعد وقت قصير رجع أخي وتوالى الصراخ وهذه المرّة تيقنت من ان حظي جيد بل ممتاز في مسألة ((البلاوي)).أخذني بالصراخ وبالدفع القوي على الباب والمكاتب وانا مصمد العينين .. حتى وصلنا لغرفة الظابط ..فقال للضابط ((سيدي)) بكسر السين وهذا ما ينادون به الظابط ..هذا هو ....فقال له ممتاز ..أخرج للحظات ..حتى ننظر إلى ما لديه ..قال لي الظابط انت .... ، قلت له نعم انا .... ، فقال هل تريد كوب شاي ..فقلت لا ..فأشار عليّ بعلبة السجائر وقال لي تفضل..فقلت له لا أدخن ، فقال لي هيا يا ... أخبرني بما فعلته من البداية وكن لطيفاً معنا ..فقلت له لم أفعل أي شيء ..فقال (خلنا طيبين واعترف) ..فقلت له صدقني لا أعرف لماذا هذا الإعتقال ..فقال لي ..إذت لا تريد أن تعترف ..فقلت له وهل لدي شيء حتى أعترف به ؟؟، حينئذٍ أخرج لي ورقة كبيرة مكتوب فيها أعتراف صاحبنا الأول وأتذكر انه كان مكتوباً باللون الأحمر فقلت في نفسي هذا الخط الأحمر ويجب ان لا أتجاوزه فأصررت على موقفي ..فنادى بأعلى صوته إذاً لن تعترف ..إذا سنريك ما ذا سنفعل بك ..فدخل الأول وكان على يميني ودخل الثاني وصار على يساري أما الثالث فكان ضخم الجثة ووقف خلفي مباشرةً,, وتلاهم أيضاً شخص رابع كان واقفاً عند الباب وبيده ""حطبية كبيرة"" وامامه حديدة صيغت بطريقة لم أفهمها .فقال لي الظابط وهو واقف هل تريد ان تعلق على هذه فتصبح مثل القرد..فقلت له إني لم أفعل أي شيء..حينها فاجئني ذخم الجثة بضربات أوقعتني أرضاً وقال هل تريد المزيد ؟؟؟!!ام ستعترف ..قلت لهم أني لم أفعل شيء ..فأخذوني إلى غرفة مظلمة تقريباً ..وهذا من أساليبهم في التعذيب النفسي ..ربطو يديّ ورجلي وأخذو يشمرون عن ساعديهم ..وعلقوني على ما يسمى الفيلقة وهذا نوع من أنواع التعذيب المتعارف عليها، ولكن لم أدري حينها ماذا سيفعلون بعد ذلك ..هل سيكتفون بتعليقي أم سيزيدون على ذلك .. ،، وطبعا ولأن حظي ممتاز كما ذكرت سلفاً..زادو على ذلك بالضرب على رجلي بـ"مربع" وكل ضربة تصل إلى القلب ..حتى وصلت إلى حالة الوعي والفاقد الوعي ..من المتألم والذي لا يحسّ بشيء..وانا اصرخ سأعترف ..أتركوني أنزلوني ....فأنزلوني وقالو لي أمشي على قدميك .. وبعده اعترف .. بعد ذلك أدخلت على الظابط وقلت له ليس لدي أي شيء ..وقمت بالقسم له .. فأخرج ورقة وكتب فيها " الله، محمد، أهل البيت، راس أمك وأبوك" ووضعها في المجرّ ..وأغلق عليها وقال لي لا تذكرهم ،وإلا نلت أشد العقاب ...عندها قلت" قلت حيلتي ..فقلت له صدقني لا اعرف اي شيء .. فسكت برهة وقال أرجعوه ..

وهنا فتحت عينا الآمال لدي ..فقد أرجعوني للمكان الأول....وقالو لي أجلس ..فجلست ..وأتذكر كنا في فصل الشتاء ..وكنا ننام ونجلس على ((الكاشي)) ولسوء حظي ..فقد كنت فرب من باب يطل على الخارج ..وتحته فتحه كبيرة ..يدخل منها الهواء البارد ..فكنت أرتجف من البرد ..ولا استطيع النوم ..

يوما الخميس والجمعه اجازة عندهم ..ليوم السبت نقاسي شدة البرد والأكل الفاسد ومعاملة المخابرات لنا ..حيث كنا ندخل إلى الحمام والباب مفتوح ..وفي صباح السبت ..جاء الصراخ مره أخرى لشخص آخر وآخر حتى جاء دوري ..وكالعادة ..أخذوني ويدفعوني نحو الخارج ..حتى لو اصطدمنا بأي شي ..حتى وصلنا لغرفة الظابط ..وفي الطريق رأيت ((نعال)) صديقي مرمي كل فردةً في مكان .قال لي الظابط ..إذا لا تريد ان تعترف ..فقلت له صدقني لا أني لا اعرف شيئاً..فقال لي إن صاحبك ....قد أعترف ..وهذه أعترافاته .. وصديقك الآخر ... اعترف ..وهذه هي اعترافاته ..فقلت في نفسي إذا لأعترف بما أعترفوا به ..فأخذ يسمع مني فقال لي والبافي ..قلت هذا ما لدي ..فقال لي إنك لم تذكر قضية الجيب ..الذي احرقتموه ..وما فعله اصحابك البقية ..فقلت له إن اصحابي البقة لم أكن اصاحبهم ..أو حتى أتكلم معهم ..فتوالى عليّ التعذيب ..طلباً للمزيد ولكني أصررت أنه لم يكن لدي المزيد ..علقت على الدرج ..وهو تعذيب قاس وايضا تعرضت لشتىأنواع التعذيب النفسي ...

ولانهم لم يصلو لأي نتيجة ، فأرجعوني مكاني والآلام تأكلني حتى قدمي ..والأنين هو الشيء الوحيد الذي يمكنك أن تسمعه مني ..توالت علينا الأيام تلو الأيام ..ونحن لا نعلم هل هو الصباح ام المساء ..وكل يوم يكونه هناك تعذيب جديد..أي إنا وصلنا لليوم الخامس ..وكان الأربعاء ..فكتبنا أفاداتنا ..وللعلم بأن الظابط سوري الجنسية ..وايضاً طبعاً أخي أعترف عليه أحد الأشخاص بأنه كان يكتب على الجدران .. وكان في فصله الأخير ..."توجيهي" فقلت في نفسي إنني السبب ويجب ان اخلصه من ذلك .. فقلت للمراقب أريد مقابلة الظابط فقال وماذا تريد منه ..فقلت أريد ان اعترف على شيء نسيته ..فقال لي أنتظر وعندما طال إنتظاري كررت طلبي ..عندها أخذني إلى الظابط فقال لي قل ما لديك ..فقلت له إن أخي وجارنا لم يفعلو شيء ..وأنا سوف أسحب أعترافاتي إذا لم يتم الإفراج عنهم ....فقال لي ماذا تقول يا هذا ..سوف تنال عقاباً شديداً ..وللعلم إذا سحبت أعترافاتي اما قاضي التحقيق لا يثبت أي شي ..ويرجعوني إلى التحقيق ..ولذا أصررت على ذلك .. وقام الظابط يقول بنبرة النحدي ..سأريك !!!، ربطو يدي بحبل لكي يتم تعليقي على الدرج ..وقلت له بنبرة تحمل من التحدي الشيء الكثثير ..فقال لا تربطوه بحبل ..بل بأفكري ..ثم علقوه ..فقلت له بإني لن اتنازل أبدا..

وعندما أخذوني ، وأنا في كامل ثقتي ، قال الظابط أرجعوه ..وفعلاً تم إلغاء أفادة أخي ..وأبن جيراننا واما عن البقية فقد تم الإفراج عن أثنان أيضاً .. وبقينا نحن الثلاثة بطاردنا التحقيق والتعذيب والنخابرات يريدوننا أن نعترف على أحراق جيب للشرطة ولكننا أصررنا أنه ليس علاقة لن به ، وبعد فشلهم في التوصل للنتيجة في التعذيب أستخدمو أسلوباً آخر ..حيث أدخلونا نحن الثلاثة في غرفة مراقبة ..ظننا منهم بأننا سوف نعترف او نتحدث عن الجيب او اي شي ..وللعلم نحن لا نلتقي مع بعضنا في التحقيق ، بعد أن التقينا مع بعض عرفنا المكيدة ، فأخذنا بالحديث عن أمور أخرى " ويش هالحالة ..سوينا لروحنا بلاوي..(يا زعم صدق).بعد ذلك جائو لنا وأخذونا إلى السجن ..وهنا بدأ فصل جديد من فصول العذاب .

أخذونا نحن الثلاثة وخضعنا للتفتيش المهين وأيضاً للإهانات التتي لا يقبلها أي شخص ..فحدثت بيني وبين المفتش مشادات أنتهت بتجمع 4 من الشرطة وأنهالو علي بالضرب ، بعد ذلك أخذونا إلى السجن الصغير حيث كان 4أمتار في مترين مع حمام وبدون باب وفيه 5 سجناء..وطبعاً فرقونا بحيث أخذ صديقي الأول إلى سجن فيه أهالي دمستان والآخر مع أهالي مدينة حمد اما انا فنصيبي البقاء مع الصمود أهالي سترة وهم من الذين قضو 3سنوات في المعتقل وكان لدى أحدهم لا يراها إلا في الزيارات ، ولم يكن في السجن كتب أو حتى قلم تعبر بما عن داخلك ..واشياء كثيرة ممنوعة علينا ..

قضينا فترة اسبوع واحد في هذا العمبر وهو للسياسيين .. بعد ذلك نقلونا لإلى العمبر الثاني وهو يحوي الجنائيين ، حيث تم تحويل القضية من سياسية إلى جنائية لكي نخرج بسرعه ..حيث أن احد اصحابنا كان ينسب إلى ظابط ولذا تم تحويلنا إلى جنائي، أما عن لحظات وداع من قضينا معهم اسبوع كانت حزينة ولكن ما باليد حيلة، حدثت مع المعتقلين مواقف لم ولن انساها ومنها ان في أحد الأيام والذي يصادف وفاة الإمام الباقر ، كنا نحيي هذه الليلة بالقصائد والعزاء، ومجالس سيد الشهداء، وايضا اتذكر موقف حين جاء السجان لكي يرى عددنا كما يفعل كل يوم ، قام بالإستهزاء على أحدهم ..فقال له الشاب إذا كنت رجلا افتح الباب ، ففجأئه بلطمة على وجهه ..فبدت على ملامح الشرطي الباكاء وولى هاربا وهو يقول سأريك ، بعد فترة قصيرة جاء أربعة من حراس السجن وأرادو ان يأخذو صاحبنا بالقوة فرفضنا ذلك بالقوة أيضاء، ولكن في النهاية تدخل كثر من سبعة حراس والسجانين ليسيطرو على الوضع وأخذ صاحبنا ، وفي النهاية تم أخذه وربطوه بالحديد ونال من التعذيب أشده فضجت السجون كلها ولم تهدأ إلا بأرجاعه...

بعد أن نقلونا إللى سجون الجنائيين أرداو أن يدخلوني في سجن قتلة ..وأصحاب مخدرات فرفضت ذلك ..وقلت له أقتلني عند الباب ولن ادخل هذا السجن ، فأشتد الصراخ إلا انني بعناد شديد رفضت ، فكلم الظابط فقال أدخله مع أحد زملائه حتى يطمئن ..وقضينا فترة مره بالذهاب إلى قاضي التحقيق ومره ألى المحكمة وأخرى إلى المستشفى أو إلى التصوير في مكان قضايانا ، والأخير كانت المثيرة حيث أخذونا إلى منطقتنا ورأينا أصحابنا واصدقائنا جالسين ومررنا على منازلنا وكالعادة طبعا .. الركب الذي نمشي فيه "ملكي" ..لذلك كانت وقع في نفوس أهل المنطقة كبير ، بعد ذلك بفترة وصلنا دعاء التوسل وقالو لنا إذا رأتموه مخلصين النية فسيفرج عنكم ، وكم ملتنا الدهشة حينما أتى المنادي في اليوم الآخر بالإفراج عنا يوم الأربعاء وبكفالة 50 دينار واتذكر ايضا انهم أخدو منا البصمات وغير ذلك من الأمور الروتينية التي تسبق الإفراج .

كان في استقبالنا والدي وأصدقائي وأهالينا ..حيث أستقبلونا بالصلاة على محمد وآل محمد ، وكان لأهل المنطقة الدور في رفع معنوياتنا ، وايضا وصلتني رسائل صمودية من اصدقائي ..

ملخص كلمة الأستاذ حسن المشيع في ندوة واشنطون
13 – 14 ديسمبر 2004

بدأ الاستاذ بالحديث عن أن المعارضة بدأت عبر تقديم العارئض من خلال جمع التواقيع من الناس ، حيث ترى المعارضة أنها طريقة سلمية وحضارية تعكس حقيقة ما تريد المعارضة من الحكومة من أن تفتح الحوار مع المعارضة ، وأضاف الاستاذ " أن أمريكا وبريطانيا والبعض الاخر الذي هو مهتم بالمنطقة وإستقرارها أن المعارضة تريد التغيير الديمقراطي في البحرين والخليج "

ثم تحدث الأستاذ عن بعض الحقائق عن البحرين وتاريخها ، حيث تحدث عن الموقع الجغرافي والتكوين السكاني ، وأشار إلى التجنيس السياسي الذي عملت الحكومة على مواجهه المواطنين الاصليين لاغراض سياسية ، ثم ناشد الحضور بقوله " أن تقيموا الوضع الاذلالي الذي يعق على المواطن ، وأن يوضع له نهاية " ثم أشار الاستاذ إلى بعض جوانب إنتهاك حقوق الإنسان من خلال سياسية التجنيس السياسي ، حيث أن هناك 18 الف عاطل عن العمل ، في حين أن المجنسين يعملون في الداخلية والدفاع ويعطون المنزل ، وغيرها وأن هذا التجنيس هو إنتهاك للقانون واستغلال للسلطة .

إشار الإستاذ حسن إلى أن عائلة آل خليفة هي العائلة الوحيد ة في الخليج العربي الذين يحكمون أغلبية شعية ، وهم يخافون من أن يكون هناك برلمان قوي ، لانهم ضعاف ويخافون من أن تأتي قوى أكبر منهم ، لذلك نراهم حلوا برلمان 1973 ، ولا يريدون العودة له .لان حله كا بسبب انه رفض قانون أمن الدولة ، لذلك قرروا اليوم أن يغيروا الدستور ولا يشركوا الناس معهم في السلطة ، فجاء الدستور لعمق المشكلة .

ثم تحدث الاستاذ عن الفترة بعد 1999 حيث جاء الحاكم الجديد بعد وفاة والده ، بشعارات الديمقراطية حيث دعمته كل القوى السياسية حيث جاء بمشروعه الميثاق الوطني .وقد جاء التعديل في الميثاق في مسمى الدولة ألى ملكية دستورية ، وفي البرلمان أن يتكون من غرفتين ،وأكد للناس انالمعين فقط للمشورة ،و أن المنتخب للتشريع لكي يكسب صوت المعارضة .

وقال الاستاذ أن الحكم رغم ماكيد ولي العهد ، ووزير العدل ، إلا ان التغيرات جاء لتنتهك أيضا الميثاق الوطني فضلا عن دستور 73 ، وفرض دتسور من قبله ، حيث شكلت لجنة من قبله الحكم لصوغ التعديلا ت .

ثم أشار الاستاذ إلى موقف الجمعيات الاربعة المقاطعة وأسباب المقاطعة حيث أشار إلى مفهوم دستور المنحة ، وعن عدم فصل السلطات الثلاث ، ثم تحدث عن قانون 56 وكيف أن الملك قد كافىء الجلادين بقانون يحميهم .

في الختام أكد أن المعارضة تؤكد إلى كل الدولة والحكومات سلميتها وحضاريه تحركها ومطالبها الدستورية .

دماؤهم صنعت تاريخا مجيدا لأوال، فطوبى لهم في الخالدين، وتعسا للنظام الذي يحمي القتلة

حروف التاريخ لا تكون صادقة الا عندما تكتب بالدم، ودم الشهيد عنوان لصدق الموقف، وقوة العزم وارادة الحرية، وذروة التضحية. نقرأ تاريخ بلدنا فنجده مكتوبا بدماء الاحرار، نستنطقه فيقرأ لنا ملاحم البطولة وفصول العطاء، ويحدثنا عن قصص اخوتنا الذين سبقونا في الايمان. نقلب صفحاته فنرى الدم القاني يحكي قصة الهانيين، اللذين فتحا درب الشهادة، فكان ذلك طريقا للحرية التي ينشدها ابناء اوال منذ عقود. تقدم اولئك ركب المجاهدين، فكان القتلة لهم بالمرصاد. أصدر رئيس الوزراء لجلاوزته أوامر بقتلهم، فسقطوا على مدى اربعة اعوام، فرادى وجماعات، فما أعظمهم من مجاهدين ساروا على درب علي والحسين، وضمخوا بدم الشهادة ارض اوال الطاهرة التي داس "الفاتحون" كرامتها، وأبوا على أهلها العيش بكرامة. نحيي ذكراهم العاشرة بقلوب يملأن الحزن والأمل، ونقف أمام محراب الشهادة، مستلهمين من صبرهم ما يشدنا على الصمود امام دسائس نظام بائس ينتمي الى الماضي السحيق، ويستمد قيمه من البداوة والقبلية، ولا يعترف بمفاهيم الاصلاح او التفاهم والحوار، برغم ادعاءاته الخادعة.

نقف اليوم، وقد مرت عشرة اعوام على سفك دماء الابرياء على ايدي القتلة والسفاحين من ابناء العائلة الخليفية الجائرة، نقلب ابصارنا بين قاتل اصبح ضابطا بجهاز الامن الخليفي، ومعذب صار وزيرا للامن، وجلادين قلدوا اعلى الاوسمة، وضحايا يلملمون جراحاتهم ويتفكرون في من حولهم من متهافتين على منصب او مال او جاه. هؤلاء الضحايا لهم نفوس كبيرة، فلا طمع لهم في كل ذلك، بل يتطلعون لتحقيق حياة فيها اباء وحرية وكرامة، بعيدا عن مغريات الحكم واساليبه التضليلية. اولئك هم احفاد ابناء البحرين الذين سبروا اغوار العلم طلبا لرضا الله، ومخروا مياه البحر بحثا عن الرزق، وجاهدوا الشياطين في نفوسهم حتى طهروها من الادران. هؤلاء لا يساومون على مبادئهم، ويطالبون اولا بمحاكمة الجلادين والقتلة والمعذبين، فبدون ذلك لن يأمن مواطن على نفسه او اهله او عرضه.

لقد بدأ الاحرار في احياء مناسبة انتفاضة الكرامة، فزاروا قبور شهدائهم، وتواصلوا مع عائلات اولئك الضحايا، وكرروا مطالبتهم باقامة نظام عادل يقتص من الظالم للمظلوم، ولا يتستر على جرائم المعذبين والجلادين، ولا يحمي المفسدين والمختلسين وناهبي اموال الشعب وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الذي أقام امبراطوريته المالية من اموال الفقراء والمحرومين، ويعترف بوجود شعب البحرين، فيحكمه وفق ارادة توافقية وتعاقد دستوري. وزاد من همتهم اصرار رموز الحكم، وفي مقدمتهم الشيخ حمد، على تجاهل المطالب العادلة واصراره على تفعيل مجالسه الصورية، ورفض اي حوار وطني الا من خلال تلك المؤسسات التافهة. ان رفض الحوار بهذه الصورة لا يفيد الحكم شيئا، وسيظل فاقدا للشرعية السياسية والدستورية ومفتقرا للتفويض الشعبي، ولا يغير من الحقيقة شيئا نعيق ابواقه ليلا ونهارا واستعماله الفاظا جوفاء حول الديمقراطية. لقد وعى المواطنون حقيقة هذه العائلة الجائرة والحكم الاستبدادي، وأصروا على مواصلة نهج المقاومة المدنية في الداخل، والنشاط الاعلامي والسياسي في الخارج. ولقد استطاع ابناء البحرين في الايام الماضية، بعون الله، ايصال صوت المظلومين والفقراء وضحايا التعذيب الخليفي الى عواصم العالم، ونظموا اللقاءات في واشنطن ولندن حول اوضاعهم المزرية وكشفوا حقيقة هذا الحكم الديكتاتوري الى من يعنيه امر المنطقة ومن يرفع شعار الديمقراطية والاصلاح السياسي. هذه الفعاليات التي تقام سنويا لاحياء عيد الشهداء لن تتوقف حتى يتغير الوضع ايجابيا، ويتخلى الحكم عن عقلية الاستبداد والتضليل والتشويش. لقد هزمت ارادة الجماهير الارهاب الخليفي في التسعينات، بما في ذلك القتل خارج القانون والتعذيب والاعتقال التعسفي واستباحة المناطق السكنية الآمنة، واهانة العلماء والتنكيل بهم، وهذه الارادة ستتواصل، بعون الله، في ما هو آت من الايام، ابتداء باحياء عيد الشهداء المجيد، مرورا بالفعاليات السلمية الا خرى كالندوات والاعتصامات والعرائض والعصيان المدني، حتى اقامة المؤتمر الدستوري في شهر فبراير المقبل.

لقد قرر ابناء البحرين الابطال ان يكون العام المقبل عام تحريك الوضع السياسي بشكل سلمي يزلزل وجود الاستبداد الخليفي، ويكشف خواءه لمن يهمه اصلاح المنطقة. وقد كان مؤتمر الرباط الذي عقد الاسبوع الماضي في المغرب، بداية لتعرية الممارسات الخليفية المقيتة، وايضاح حقيقة ما يجري في ارض اوال على ايدي حثالة معادية لكل ما هو دستوري وديمقراطي، لدعاة الديمقراطية وحقوق الانسان الذين جاؤوا من كافة اقطار العالم العربي، بالاضافة الى المسؤولين الغربيين الذين يتحدثون عن دعمهم للاصلاح السياسي في الشرق الاوسط. ان شعبنا الذي ناضل على مدى الثمانين عاما الماضية من اجل نيل حقوقه وحريته واستقلاله، لم يعد مستعدا للخداع والتضليل، ويرفض سياسة المكرمات التي تطرحها العائلة الخليفية بديلا لحكم القانون. وقد فشل هذا الحكم في مشروعه هذا، وجاءت قضية اعتقال الناشط الحقوقي، عبد الهادي الخواجة وتداعياتها، لتكشف ما بقي مستورا من سوءات النظام وألاعيبه. وسقط بذلك عدد من مقولاته التي سعى لايهام العالم والشعب بها، كالملكية الدستورية والممارسة البرلمانية، وحكم القانون، واتضح للعالم ان الحكم الذي يسعى لفرض دستور من جانب واحد على شعبه لا يمكن ان يكون ديمقراطيا، وبالتالي اصبحت الآذان صاغية لما يقوله ابناء البحرين. وقد طلبت العائلة الخليفية استضافة مؤتمر المستقبل العام المقبل، وستكون هذه فرصة لتصعيد المقاومة المدنية ضد الاستبداد الخليفي، وافشال مشاريعه التي تهدف للتضليل وليس الاصلاح. ان دماء شهدائنا لم تجف بعد، ولن تجف، ما دام قاتلوهم يحتلون مواقع وزارية وادارية عليا، وما دام الحكم يحميهم بقرارات ملكية لا شرعية لها بل تفرض بالقوة. لقد حققت دماء شهدائنا الكثير، فلم يعد هناك احترام لهذه العائلة الجائرة بين المواطنين ولا في الدوائر السياسية العالمية، لانها اثبتت عدم قدرتها على استيعاب نمط الحكم العصري المتطور، وأصرت على الاستبداد والقمع مستغلة اموال الشعب للدعاية وشراء المواقف والذمم، وهي سياسة فشلت في الماضي ولن تنجح في المستقبل.

كلمة د. عبدالجليل السنكيس في واشنطون ولندن

الجزء الأول

ستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان وتقليص للحريات العامة في البحرين

د.عبدالجليل السنكيس

ديسمبر 2004م

تقديم:

لقد لاقت فترة الإنفراجات السياسية بعد التوقيع على ميثاق العمل الوطني في العام 2001م ارتياحاً لدى الأوساط السياسية والمنظمات الحقوقية، مما انعكس على تقارير تلك المنظمات حينها، واعدة باستمرار تطور الوضع الحقوقي في الألفية الجديدة. لقد، تم إلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة، فهل عنى ذلك عدم وجود قوانين هي روح أمن الدولة، بل أسوء منه؟ لقد تم الإفراج عن سجناء الرأي، فهل دعوى الديمقراطية واجواء الإنفتاح منعت السلطة من ان تفتح سجونها لمن يحمل رأياً مخالفاً؟ لقد عاد المبعدون، وتشكلت الجمعيات، وأقيمت الندوات، فهل ازدهرت حرية التعبير بالشكل المقبول والمطلوب؟ وهل بدر من السلطة ما يعزز الإصرار على تقليص حرية التعبير وغلق أي توجه لتنفسها، سواء من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الأهلية؟

هذه بعض الأسئلة، ولكنها جامعة تعطي الإجابة عليها تصوراً لحقيقة وضع الحريات في البحرين. ولن نتعرض لما قبل الميثاق، كما لن نخوض في طفرات أو عثرات الفترة الأولى بعده، ولكننا سوف نأخذ عينة زمنية محددة لنتدارس فيها عمق الإنتهاكات وخطورتها على الإستقرار العام في البحرين ومستقبله. سوف نركز الحديث بين مناسبتين هما ندوة التمييز وتدشين تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل) في أكتوبر 2003م وندوة الفقر وتدشين تقرير الفقر والحقوق الإقتصادية في البحرين- لنفس المركز- في سبتمبر 2004م. سوف نسلط الضوء على تداعيات الندوتين وما حدث بينهما ما يعزز القول بتدهور الوضع الحقوقي على أصعدة مختلفة وينذر بما لايحمد عقباه. وسوف يتم تسليط الضوء على القوانين التعسفية وتفعيلها، ممارسات السلطة، وخلو آليات الحماية، ثم نختمها ببعض التوصيات. وقد تم إختيار الندوة الأولى لأن السلطة بدأت بعدها بإرسال تهديداتها لمؤسسات المجتمع الأهلي وعلى رأسها الجمعيات الحقوقية. وجاءإختيار تاريخ الندوة الثانية لأن السلطة بعدها استخدمت القوانين التعسفية لتنفيذ تهديداتها وحلت مركز البحرين لحقوق الإنسان، وقامت باعتقال ثم محاكمة الناشط الحقوقي الخواجة استناداً علىتلك القوانين.

أولاً: مصادرة حرية التعبير للأفراد والمؤسسات

واصلت إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام البحرينية وصايتها على حرية التعبير وتداول المعلومات وذلك بالآتي:

1) مصادرة الدوريات:

واصلت السلطات البحرينية، عبر وزراة إعلامها، من مصادرة ومنع دخول بعض اعداد من الدوريات العالمية التي تتعرض لبعض المواضيع الخاصة بقضايا حساسة. فقد لوحظ تكرار مصادرة أعداد من جريدة "المشاهد السياسي" التي تصدر بشكل أسبوعي ومقرها لندن وذلك بسبب تغطيتها لمواضيع ومواقف ترتبط بقضايا الشأن العام في البحرين. الأعداد التي تم مصادرتها في الفترة السابقة موجودة في ملحق (1).

إضافة لذلك، تم مصادرة العدد 155 من مجلة "النور" (أبريل 2004م) الصادرة من دار النور للنشر في لندن – بريطانيا، لإحتوائه على ملف بعنوان: من الحركة الإصلاحية 1921 حتى الملكية 1999 وما بعدها: الحركات الإسلامية في البحرين، سيادة لغة الحوار مع السلطة" من إعداد شريف سعد الدين، (www.annoormagazine.com/mag/ar/155/malafat/malafat_06.asp)

2) تهديد بسحب تراخيص نشرات الجمعيات المعارضة- نشرات الجمعيات (نوفمبر 2003م)

في نهاية أكتوبر/ بداية نوفمبر 2003م، استدعت وزارة الإعلام رؤساء الجمعيات السياسية بشكل منفرد، وطلبت منهم أن تكون نشراتهم التي يصدرونها إخبارية فقط، وأرسلت لهم رسائل بهذا المضمون، تشير فيها إلى أن الجمعيات ارتكبت مخالفات بنشرها آراء ومقالات، وكان عليها أن تلتزم بنشر الأخبار المتعلقة بالجمعيات نفسها، وأن توزعها على أعضائها مجانا. ووجهت في الوقت نفسه رسالة أخرى إلى جمعية "العمل الديمقراطي" تنذرها بسحب رخصة نشرة "الديمقراطي" إذا لم تلتزم بقانون 47 المنظم للصحافة فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالنشرات الإخبارية.

3) مسرحية أبو العيش (26 نوفمبر 2003م)

بعد أن استجوبته لمدة ساعتين في وقت متاخر من الليل، أمرت النيابة العامة رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين البحرينية بعدم السماح لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية بعرض المسرحية السياسية "ليش يا بو العيش" في إحدى صالات جمعية المهندسين كما كان مقرراً، مما أضطر جمعية الوفاق من عرض المسرحية في احدى الساحات المفتوحة. طالبت وزارة الأعلام جمعية الوافق- وهي جمعية سياسية تعنى بالشان العام- الحصول على ترخيص لإنشاء الفرقة المسرحية، وترخيص آخر للنص المسرحي كما اعترضت وزارة البلديات على عقد المسرحية في العراء (مكان عام) حيث اعتبرت ذلك بمثابة القيام بأعمال وإنشاءات وتحضيرات في أرض دون الحصول على الترخيص.

4) مصادرة كتب دينية وأخرى سياسية في معرض جريدة الأيام (1-11 نوفمبر 2003م)

إضافة لكتب أخرى، قامت السلطات البحرينية بمصادرة كتاب البحرين من الإمارة للملكة: دراسة في التطوير السياسي والديمقراطي للكاتب: أحمد منيسي- مطبعة الأهـرام- 2003م http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/B1OK7.HTM

5) هجوم قوات مكافحة الشغب على نزلاء سجن "جو" (أكتوبر/ديسمبر 2003م)

عبر عدد من نزلاء سجن جو عن استيائهم من الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن في الفترة الأخيرة وخصوصا بعد اقتحام قوات مكافحة الشغب وشرطة السجن أحد العنابر بتاريخ 10 ديسمبر وتفتيش النزلاء ست مرات خلال يومين وفتح الخزانات الخاصة بهم عن طريق القوة وإيداع ممتلكاتهم في قسم الأمانات. وكان النزلاء قد قاموا بإضراب عن الطعام لإظهار احتجاجهم على المعاملة اللاانسانية لهم وتقديما لمطالب تعد من ضمن حقوقهم كنزلاء سجن تمثلت "باعادة النظر في الأحكام التعسفية والغيابية وإعادة التأهيل والتعليم، وفصل الفئات العمرية عن بعضها بعضا، وفصل المرضى عن الإصحاء، ووقف التعذيب النفسي والجسدي، وعدم انتزاع الإعترافات تحت الإكراه. وقد استجاب النزلاء لممثلي المؤسسات الحقوقية وبعض الوسطاء لفك الإضراب وإعطاء مهلة لتحقيق المطالب. كما تواترت الأخبار عن قيام احد سجناء جو "يونس هلال" محكوم لمدة عام واحد حاول الانتحار بسبب انتهاء مدة سجنه من دون الإفراج عنه، بسبب اتهامه بدور محرض أثناء إضراب سجناء جو الأخير.

6) منع عقد المؤتمر الدستوري (فبراير 2004م)

منع عقد المؤتمر الدستوري (فبراير 2004م) حيث تدخلت وزارة الإعلام، كونها مسئولة عن السياحة والفندقة، للضغط على فندق الدبلومات لإلغاء حجز الجمعيات المنظمة لإحدى صالاته، مما حدى بمنظمي المؤتمر (الجمعيات السياسية: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطين العمل الإسلامي) من البحث لمكان بديل، كان آخرها نادي العروبة الثقافي الذي تعرضت إدارته لمضايقات شديدة من قبل السلطة.

7) منع ضيوف المؤتمر الدستوري من دخول البحرين (فبراير 2004م)

منعت السلطات دخول أي من ضيوف المؤتمر الدستوري غير البحرينيين- عرب واجانب- الذين تم دعوتهم للمشاركة في أعمال المؤتمر الذي بدأ بدونهم. فقد تواترت الأخبار عن قيام وزارة الخارجية البحرينية بالاتصال بكل من وزارة الخارجية الكويتية ووزارة الخارجية المصرية بغرض إبلاغهم عدم الرغبة في مشاركة نواب مجلس الأمة الكويتي ومجلس الشعب المصري في المؤتمر. وعلى أرض الواقع، فقد تم منع كل من رئيس البرلمان الكويتي السابق وهو قادم بسيارته الخاصة عبر مرفأ جسر الملك فهد، كما منع المدعوون من قطر، ودولة الإمارات العربية بدخول البلاد المتحدة، ولبنان وجمهورية مصر العربية. كما لم يسمح لكل من ممثلة جمعية المحامين البريطانية- سمانثا نايت، ورئيس قسم القانون بجامعة لندن الدكتور مارتن لو من دخول البلاد، بل تم إحتجازهم طوال الليل وأرغموا على الرجوع لبريطانيا على الرحلة التالية لها.

8) مصادرة كتب دينية وأخرى سياسية في معرض البحرين الدولي الحادي عشر (18 -27 مارس 2004م)

إدارة المطبوعات تحجز اكثر من 200 نسخة من عدد من الكتب تمس الطائفة الشيعية في مجملها وبعضها كتب سياسية تم جلبها من قبل عدد من دور النشر المشاركة. وطال الحجز أيضاً كتبا كثيرة تضم الأدعية والقصائد الشعبية التي تردد في المآتم. كما تم مصادرة كتب سياسية تتحدث عن تاريخ البحرين السياسي.من الكتب التي تم مصادرتها من على الأرفف أو تم حجزها ومنعت من دخول المعرض موجودة في الملحق (2).

9) منع العريضة الشعبية (مارس 2004م)

منعت وزارة العمل والشئون الإجتماعية الجمعيات السياسية من تدشين العريضة الشعبية التي تم إقرارها في المؤتمر الدستوري الذي عقد في فبراير الماضي، على إعتبار أن ذلك يناقض- حسب إدعاء الوزارة- المادة 29 من الدستور، مما حدى بالجمعيات السياسية الأربع (الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطين العمل الإسلامي) من تدشين العريضة الدستورية بإقتصارها على أعضائها.

التتمة صفحة (5)

تتمة صفحة (4) كلمة د. السيفقيس

10) إعتقال جامعي التوقيعات (مايو 2004م)

بعد تدشين العريضة الدستورية وفتح مراكز لفتح العضوية في الجمعيات السياسية ومن ثم التوقيع على العريضة، قامت قوات الأمن بالهجوم على اكثر من مركز واعتقلت أكثر من عشرين من جامعي التواقيع تم توجيه تهماً لهم تصل عقوبتها بعضها السجن مدى الحياة. وقد حذرت النيابة العامة الذين يتعاطون مع العريضة الدستورية ووجهت إنذارات باعتقال القائمين على جمع التوقيعات وتوجيه نفس التهم التي تم توجيهها للواحد والعشرين (21) الذين تم اعتقالهم.

11) ضرب مسيرة سلمية (21 مايو 2004م)

في هذا اليوم، ودون سابق إنذار، ضربت قوات الأمن مسيرة جماهيرية سلمية دعى لها وتقدمها رموز وشخصيات وطنية وعلمائية احتجاجاً على انتهاك حقوق الإنسان العراقي وحرمة العتبات المقدسة وإدانة الاحتلال الأمريكي وحليفاتها للعراق. واستخدمت قوات الأمن كل أنواع الردع من رصاص مطاطي وآخر خاص بصيد الطيور إضافة إلى الغاز الكيماوي المسيل للدموع والذي أثبتت النماذج الفارغة منه انتهاء صلاحيته منذ نوفمبر 1995م، حيث بلغ عدد الإصابات 31 من المشاركين بينهم أطفال ونساء وشيوخ.

12) منع ندوة الفقر وفيلمها (سبتمبر 2004م):

تواصلت كل من وزارة العمل والشئون الإجتماعية ووزارة الإعلام ووزارة الداخلية مع إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان بغية الضغط عليه من اجل منع عقد ندوة "الفقر والحقوق الإقتصادية في البحرين" في 24سبتمبر 2004م، وتدشين تقرير المركز عن الفقر وعرض فيلماً وثائقياً خاصاً عن الموضوع. فإدعت وزارة العمل بأن هذ النشاط سياسي ولا ينصب مع اهداف المركز، بينما الإعلام طالبت المركز بالحصول على ترخيص لعرض فيلم الفقرن بينما الداخلية، طالبت بموافقة كل من وزارة العمل ووزارة الإعلام لعقد الندوة في مكان عام.

13) اعتقال الخواجة، اغلاق نادي العروبة وحل مركز البحرين لحقوق الإنسان (سبتمبر/أكتوبر 2004م)

في الرابع والعشرين من سبتمبر عقد مركز البحرين لحقوق الإنسان ندوة "الفقر والحقوق الإقتصادية في البحرين بنادي العروبة الثقافي، وسط حضور جماهيري. في هذه الندوة، تم إستعراض تقرير خاص بالفقر والحقوق الإقتصادية في البحرين دشنه المركز تلك الليلة كما تم عرض فيلم وثائقي يحوي قصصاً حقيقية لبعض العائلات الفقيرة في البحرين. كما تضمنت الندوة مداخلات وتقارير حقوقية آخرها للناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة الذي بدأ حديثه بتحميل رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان وحكومته مسئولية تفشي الفقر وتدني الوضع الإقتصادي وطالب بتنحيته. إثر هذه التصريحات من الناشط الخواجة، تم إعتقاله بعد 24 ساعة من إقامة ندوة الفقر، كما تم بعد ذلك إغلاق نادي العروبة وحل مركز البحرين لحقوق الأنسان. كما شهد الوضع حملة إعلامية إستهدفت الخواجة ومركز البحرين ورئيسه الحالي- نبيل رجب.

14) اعتقال الخواجة بعد تصريحاته في ندوة الفقر (سبتمبر 2004م)

إثر مشاركته وتصريحاته في ندوة الفقر، وجه النائب العام البحريني عبدالرحمن بن جابر – أحد رؤساء محكمة أمن الدولة السيئة الصيت- تهمتين لعناشط الحقوقي بدالهادي الخواجة، مستنداً لقانون العقوبات لعام 1976 المدان دولياً: الأولى "التحريض على كراهية النظام والإزدراء به"- حسب المادة من 165 من القانون، والثانية "بث إشاعات ودعايات مثيرة من شأنها التسبب في اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة"-حسب المادة 168 منه، وبينما تصل عقوبة التهمة الأولى إلى السجن ثلاث سنوات كحد أقصى، تصل عقوبة التهمة الثانية إلى سنتين، كما تم حبسه على ذمة التحقيق لمدة 45 يوماً.

15) معتقلو التضامن مع الحقوقي الخواجة (اكتوبر/ نوفمبر 2004م)

تكونت لجنة أهلية للتضامن مع الناشط الحقوقي الخواجة وقامت بعدة اعتصامات ومسيرات آخرها قامت قوات الأمن باعتقال حوالي 30 شخصاً من المتضامنين الذين البوا بالإفراج عن الخواجة واعادة فتح نادي العروبة ومركز البحرين لحقوق الإنسان.

16) الحظر على مواقع إلكترونية تعنى بالخبر وتبادل وجهات النظر واخرى للمعارضة

واصلت السلطات حظرها لمواقع تنشر فيها أخبار ما يدور في البحرين، واماكن أخرى، ويتم تبادل وجهات النظر المختلفة. يملك هذه المواقع مجموعات من الأهالي، لهم قدرات فنية قاومت هذا الحظر من خلال صياغة وصلات مختلفة لهذه المواقع تعمل على تجاوز "البروكسي" الخاص بشركة الإتصالات البحرينية "بتلكو". وأكبر موقع تعرض لهذا الحظر المتواصل هو "ملتقى البحرين" (Bahrainonline)والذي بدأ بهذه الوصلة إبتداءاً (www.bahrainonline.org)والتي لا تعمل من داخل البحرين، كما هي الوصلات الأخرى التي صاغها فنيو الموقع في البدايات الأولى. من الوصلات التي صاغها القائمون على الموقع www.bahrain4u.com nobatelco.servehttp.com, visitor1.servemp3.com, online100.servecounterstrike.com, messages.servequake.com, forum789.myftp.biz.وحتى يتم الوصول الى هذا الموقع الذي يحظى بشعبية متميزة، يتم تجاوز البروكسي التابع لموفر خدمة الإتصالات الوحيد "بتلكو". وبنفس الآلية، يتم الدخول على موقع حركة احرار البحرين -(www.vob.org)وهي حركة بحرينية معارضة، موقع مجلة المنامة -(www.al-manama.net، وموقع الأستاذ (www.alostad.org)وغيره من المواقع التي عملت شركة البحرين للإتصالات على حظر الوصول إليها بأوامر السلطات البحرينية.

17) منع مندوب قناة الجزيرة الفضائية من دخول البحرين

ما زالت قناة الجزيرة ممنوعة من وجود أو تواجد أي ممثل لها في البحرين لعمل التغطيات الإعلامية منذ مايو 2002م حين منع وزير الإعلام البحريني مندوبها من تغطية الانتخابات البلدية ذلك العام.

ثانياً: تشريع وتنفيذ القوانين المنتهكة للحريات

منذ ندوة التمييز في اكتوبر 2003م وحتى ندوة الفقر وتداعياتها في نوفمبر 2004م، عملت السلطات على تنفيذ القوانين المدانة دولياً لإنتهاكها لحقوق الإنسان والتي تم تشريعها أبان فترة تدابير أمن الدولة. ونذكر بالتحديد الآتي:

1) استخدام قانون المطبوعات رقم 47 لعام 2002م

وهو نفس القانون السابق رقم 21 لعام 1979م، حيث صدر في فترة غياب السلطة التشريعية وحمل نفس تدابير أمن الدولة وركز على تقنين تداول المعلومات، سواء كانت مرئية او مكتوبة او مسموعة، وعمل على تضييق مقنن لحرية الكتابة والتعبير والنشر يسهل على السلطة اقتياد الصحفيين ورؤساء التحرير والكتاب أو من يتداول المعلومة للسجن متى ما أرادت. ونذكر بالخصوص تطبيقات هذا القانون في الفترة من اكتوبر 2003م الى نوفمبر 2004م.

أ- محاكمة صحفيين ورؤساء تحرير الصحافة:

بعض هذه المحاكمات بدأت قبل هذه الفترة، ولكنها مازالت في أروقة المحاكم وقد تطورت بعضها الى قضايا طعن لدستورية بعض القوانين كقانون الصحافة. من هذه القضايا:

1. منصور الجمري، رئيس تحرير جريدة "الوسط" وحسين خلف، الصحفي في نفس الصحيفة، وذلك بسبب نشر مقال عن إطلاق سراح ثلاثة أشخاص قُبض عليهم للاشتباه في التخطيط لتنفيذ هجمات "إرهابية".
2. أنور عبد الرحمن، رئيس تحرير جريدة "أخبار الخليج"؛ وآخرين اتُهموا بالتشهير بالقضاة في مقال نُشر في الصحيفة.
3. رضي الموسوي، رئيس تحرير نشرة "الديموقراطي" الشهرية التي تصدرها "جمعية العمل الوطني الديموقراطي"، بعد نشرها مقالاً يشير الى ضلوع أحد المسؤولين الحكوميين في قضايا فساد.
4. عيسى الشايجي رئيس تحرير جريدة "الأيام" اليومية والصحفي مهند سليمان بعد أن نشر خبراً عن احد ضباط الحرس الوطني وضلوعه بإحدى قضايا الفساد.

ب- تفعيل اجراءات الرقابة الصارمة:

1- تم استخدام نصوص المواد من 68 إلى 70 من قانون الصحافة والنشر لعام 2002م التي اكدت عدم جواز كل ما يسيء إلى الشئون الاسلامية من حيث ما يمس الذات الإلهية أو الأنبياء والرسل أو القرآن الكريم وكذلك كتب السحر والشعوذة وما يسيء إلى المجتمع والى النظام العام والآداب وإثارة الفتنة الطائفية، لمصادرة الكتب والمجلات والدوريات، كما حدث في معرض الكتاب الحادي عشر، وكذلك منع عرض فيلم "آلام المسيح"

2- منع عقد مسرحية "ليش يا أبو العيش" تحت دعوى ضرورة الحصول على ترخيص لتكوين فرق تمثيل وترخيص للنص المسرحي. وهي مسرحية كوميدية سياسية ساخرة تتعرض الى كثير من قضايا الشأن العام من فساد وبطالة وأزمة سكن وحرية التعبير.

التتمة العدد القادم

اعادة قراءة الوضع البحريني في ظل مؤتمر المغرب

تطرق مؤتمر "منتدى المستقبل" الذي في المغرب لقضايا الاصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الاوسط خصوصا في مجالي حقوق الانسان والديمقراطية، وتوالى للحديث عدد كبير من الناشطين الحقوقيين والسياسيين، في محاولة اخرى لتحريك الاوضاع الداخلية في المنطقة، باتجاه شيء من الاصلاح السياسي الذي طال انتظاره. ومرة اخرى طرحت قضية الصراع مع "اسرائيل" كأحد عناوين الازمة، ومعوق كبير للاصلاح اسياسي. وتباينت المواقف، كالعادة، حول الاولويات، فأيهما يجب ان يسبق الآخر: حل المشكلة الفلسطينية ام الاصلاح السياسي؟ وأيهما يأتي أولا: الاصلاح السياسي ام الاقتصادي؟ وسارعت الحكومات لحرف النقاش بعيدا عن اوضاعها الداخلية، كما سعى بعضها للافراط في عرض منجزاته على الصعيد الداخلي. ومن المفارقات ان تبادر انظمة استبدادية، لدخول حلبة السباق لاثبات ديمقراطيتها، فمن لا يعرف واقع بلادها يعتقد حقا انها اكثر ديمقراطية من اعرق الديمقراطيات في العالم. في مثل هذا الوضع المارثوني يصعب التوصل الى قرارات عملية تترجم الرغبة الشعبية العارمة لاصلاح الوضع بشكل حقيقي.

وقد عقد مؤتمر المغرب برغبة ودعم امريكيين، وسوف يعقد سنويا بشكل منتظم لدفع عملية الاصلاح. هذه المبادرة الامريكية تبلورت بعد تجربتها المرة مع النتائج السلبية لحالة الاستبداد التي تعم العالم العربي عموما، وهي الحالة التي ادت الى تطرف فكري لدى بعض المجموعات، والى عنف لم تشهد المنطقة له مثيلا من قبل. وهو امر طبيعي، لان محاصرة الشعوب بانظمة مستبدة ادت الى عدد من الظواهر المزعجة، ساهمت بمجملها في نشوء ظاهرة التطرف، ومنها تعمق حالة الفقر وسوء توزيع الثروة، وتداعي الاقتصادات العربية، وتضاؤل مشاريع التنمية، وتصاعد البطالة وازمات الاسكان، وانتشار المخدرات والآفات الاجتماعية الاخرى. وفي العقود السابقة كانت الانظمة العربية تبرر كل ذلك بحالة الصراع مع العدو الاسرائيلي، ولكن هذه الحالة لم تتغير كثيرا بعد ان عقدت بلدان عربية عديدة اتفاقات سلام او صلح او تهادن مع الكيان الاسرائيلي. فمصر ما تزال تعاني من الآفات نفسها التي كانت تعاني منها قبل توقيع اتفاقات السلام مع "اسرائيل" على صعيد الاستبداد والفقر، برغم استلامها المعونات الامريكية السنوية بشكل شبه منتظم. والاردن والمغرب شهدتا جانبا من الاصلاح السياسي المحدود، مع تباين بين البلدين، اذ يبدو المغرب اكثر انفتاحا. وقد جاءت مبادرة الحكومة المغربية للتعاطي مع ملف التعذيب واقصاء بعض المسؤولين عنه في الحقبة السابقة، لتبعث على الامل بامكان تطوير الوضع، بينما بقيت اوضاع الاردن محكومة بارادة البيت الهاشمي، وجمدت على النمط السياسي الذي بدأه الملك حسين في السنوات الاخيرة من حياته. وما عدا هذه الحالات ليس هناك ما يدعو الى التفاؤل الواسع بوجود استيعاب حقيقي لخطر الاستبداد على الاوضاع الداخلية للبلدان وعلى العمل الاقليمي المشترك.

ولعل البلد العربي الاكثر اهتماما باسترضاء الرأي العام الغربي، للحصول على شهادة حسن سلوك في مجال الاصلاح السياسي هو تلك الجزيرة الخليجية التي تسعى لاقناع اصدقائها في الغرب بانها ادخلت اصلاحا سياسيا متميزا وبالتالي لم يعد هناك ضرورة لممارسة الضغط عليها، او اتهامها بالتخلف والاستبداد. وفي مؤتمر المغرب، سعت حكومة البحرين لاقناع المشاركين بجديتها في الاصلاح السياسي، ولكنها لم تحقق الكثير في المجال الدعائي هذه المرة. ومن اسباب ذلك التطورات السلبية التي طرأت في الشهور الاخيرة في مجال حقوق الانسان وا لممارسة الديمقراطية، وأدت الى تغير الصورة الايجابية التي حظيت بها حكومتها في السنوات الاربع الماضية. وحاول نشطاء حقوق الانسان البحرينيون في قمة المغرب عرض اوضاع البلاد بصورة موضوعية، ومن بينهم الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة الذي كشف اعتقاله الغطاء الذي فرضته الحكومة على سياساتها. وقد اعتقل الخواجة في شهر سبتمبر الماضي في اثر ندوة حول الفقر في البلاد، بعد توجيهه الاتهام الى رئيس الوزراء بالمسؤولية عن ذلك الوضع. وبعد اعتقاله تواصلت الاعتقالات بشكل تعسفي، فصدرت البيانات الدولية على اوسع نطاق ضد تلك الممارسات، وتحول الموقف الدولي المتفائل بقدرة حكومة البحرين على اصلاح اوضاع الداخل، الى شجب واسع لانتهاكات حقوق الانسان وتقنين الاستبداد. ولم يكن امام الحكم سوى الافراج عن المعتقلين بدون قيد او شرط.

الانظمة الاستبدادية في العالم العربي، ومن بينها البحرين، تواجه خيارات صعبة. فهي تسعى للاستمرار في الهيمنة المطلقة بكل الوسائل، ومنها التظاهر بالاصلاح اذا اقتضى الامر، بشرط ان لا يصل ذلك الاصلاح الى تفعيل مبدأ المشاركة في السلطة والتداول على الحكم. وبالتالي فمهما بلغت "اصلاحاتها" فهناك خطوط حمراء تضمن هيمنتها وسيادتها المطلقة وتحافظ على امتيازاتها، وتمنع الاصوات المنددة بالفساد المالي والاداري. وتواجه هذه الانظمة، من جهة اخرى، مخاطر الضغوط الدولية التي تتصاعد مع نشاط المعارضة، وفشل تلك الانظمة في اتخاذ اجراءات سياسية جادة تؤدي الى تغييرات حقيقية في العقلية والممارسة. وفي الوقت الحاضر، هناك بعض الضغوط من الغرب على هذه الانظمة، ليس من منطلق ترويج الديمقراطية، ولكن بعد التجربة المرة التي اثبتت ان استمرار الاستبداد يمثل خطرا استراتيجيا على المصالح الغربية في العالم. فكما ان الانظمة الشمولية خلال الحرب الباردة كانت تعتبر مصدر خطر على المصالح الغربية، فان ما تبقى من تلك الانظمة، واغلبها في الشرق الاوسط، ما يزال يفرخ التطرف والارهاب، وهو امر تبلور بشكل اوضح بعد حوادث 11 سبتمبر.

وتواجه هذه الانظمة، ايضا، تنامي الوعي السياسي على مستوى النخبة والعامة. فالنخبة المثقفة لم تعد تقبل بالتهميش السياسي في عالم يتحرك بالانفتاح والاصلاح، وبالتالي فهي تمثل رأس الحربة في حركة الاصلاح، كما هو الحال في اغلب البلدان العربية. اما العامة فترى نفسها معرضة للفقر والحرمان، الناجمين عن سوء الادارة السياسية وضعف النظام السياسي عموما، وفساد عناصره واجهزته. الانظمة الاستبدادية التي طرحت الصراع مع "اسرائيل" عنوانا لضرورة عدم الاخلال بالوضع السياسي في بلدانها، تواجه اليوم استحقاقات كبيرة مطلوب منها التعاطي معها بشكل اكثر جدية من السابق. وبغض النظر عن دوافع الولايات المتحدة لطرح موضوع الاصلاح، فمن الخطأ حماية هذه الانظمة بدعوى ان الاصلاح مرتبط بحل المشكلة الفلسطينية. فليس هناك علاقة مباشرة بين الاصلاح السياسي وتلك المشكلة، بل هو عنوان تطرحه الابواق السلطوية لتبرير الاستبداد والجمود. في الوقت الحاضر، يبدو ان هناك تقاطعا في التصور بين الحركات الاصلاحية في العالم العربي والاطروحة الامريكية التي رفعت شعار الاصلاح الديمقراطي، ومن الضروري الاستفادة من تلك الفرصة. والمعروف ان الانظمة التي مارست الاستبداد انما فعلت ذلك بغطاء كثيف من الدعم الغربي، ولا ننسى ان اجهزة الامن في عدد من الدول تدار بشكل مباشر من عناصر بريطانية واميركية. ولذلك فمن الضروري الحد من شراسة الاستبداد، وذلك بالتفاعل الايجابي مع اية دعوة للاصلاح، مع ا لتمسك بالوعي ازاء دوافع تلك الدعوات، وعدم التعاطي بسذاجة معها.

قبل ثلاثة اعوام، كان هناك أمل كبير في التجربة البحرينية في مجال الاصلاح السياسي، خصوصا بعد اطلاق السجناء السياسيين والغاء قوانين الطوارىء، ولكن ذلك الامل لم يدم طويلا، فما لبث ان تداعى ليعود الوضع البحريني شبيها باوضاع اغلب الدول العربية الاخرى. وباعتقال نشطاء حقوق الانسان في الشهور الاخيرة سقطت مقولة ان البحرين ليس بها سجين سياسي واحد، فقد ا ثبتت تلك الاعتقالات ان القوانين التي تسمح بالاعتقال التعسفي ما تزال نافذة، وان تجميدها في بعض الفترات لا يعني الغاءها تماما. ولذلك اسبابه: فالقوانين ا لسابقة ما تزال في مكانها، والعناصر التي مارست التعذيب والقتل خارج القانون ما تزال في مواقعها، وقد تمت ترقية عدد منها ومنح البعض الآخر اوسمة من الحكم، وان سياسة التوازنات بين اطراف الحكم تمارس على حساب مصلحة الشعب. فالشيخ حمد يسعى لعدم اغضاب عمه، رئيس الوزراء، المسؤول عن الحقبة السوداء وما فيها من فساد سياسي وفساد اداري ومالي، وانتهاك لحقوق الانسان. وقد اثبتت تطورات العام المنصرم ان الحكم، بطرفيه اللذين يمثلهما الشيخ حمد ورئيس الوزراء، متفقان على قمع المعارضة بوسائل سلمية تارة، وتعسفية اخرى. وبدأت هشاشة مشروع الشيخ حمد عندما ألغى دستور البلاد التعاقدي، وفرض دستورا تمت صياغته وفق متطلبات العائلة الحاكمة، وافتقد بذلك صفة التعاقد، وأصبح الوضع اليوم محكوما باستبداد مقنن، وهو وضع أخطر من السابق. وشهد العام المنصرم سعي الحكم لقمع الحركة الدستورية عندما حاول منع المؤتمر الدستوري الاول الذي أكد رفضه وثيقة 2002، واعتبرها غير شرعية، وتم منع مشاركة خبراء دستوريين اجانب في ذلك المؤتمر. وبعدها تصدى الحكم للعريضة الدستورية الشعبية التي وقع عليها اكثر من 60 الفا من المواطنين، قبل ان يعتقل عدد كبير من الناشطين لجمع التوقيعات. ثم صدرت التصريحات والتلميحات من الحكم بان "الديمقراطية الجديدة" لا تسمح بجمع التوقيعات من المواطنين، ولا تسمح بتقديم المطالب للحكم. تلى ذلك طرح قوانين عديدة مبرمة لمنع التجمعات، وتأميم الجمعيات، بالاضافة الى قانون حماية المعذبين الذي صدر في 2002 وقانون تغيير التركيبة السكانية (الذي فرضه الشيخ حمد بأمر ملكي في 2002) وقانون الصحافة. حزمة القوانين هذه تعتبر مبرمة، يطلب من أعضاء المجالس الصورية التي شكلتها العائلة الحاكمة تمريرها بدون مناقشة. وقد اصبحت هذه المجالس توصف بالصورية والشكلية بعد ان فشلت، على مدى عامين، في معارضة الحكم باي شكل من الاشكال، ولو مرة واحدة. وبلغ التذمر الشعبي ذروته قبل شهرين، عندما دعى رئيس مجلس النواب، خليفة الظهراني، الحكومة لاستعمال الجرافات لقمع المتظاهرين الذين خرجوا للمطالبة باطلاق سراح عبد الهادي الخواجة بعد ان وجه انتقادات للحكومة. وتقول المعارضة ان النظام الذي يضيق ذرعا بنقد علني وبصورة سلمية لاداء الحكومة يحكم على نفسه بالاستبداد، والنظام الذي يدعو رئيس مجلس نوابه لقمع حرية التعبير بالجرافات، لا يمكن اعتباره "مضاهيا لأعرق الديمقراطيات في العالم".

لقد عاشت البحرين فترة وجيزة وهي تتمتع بحرية نسبية انتهت بفرض وثيقة 2002 كدستور بديل للدستور التعاقدي. هذه الفترة القصيرة من "الاصلاح" شبيهة من حيث طولها والامل الذي سادها، بالفترة التي عاشتها البلاد في فترة ما بعد الاستقلال في 1971. فخلال ثلاثة اعوام تم وضع دستور تعاقدي بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة، وانتخب مجلس وطني يحتوي على بعض مواصفات البرلمان الحر، ولكن تلك التجربة سرعان ما انتهت بقرار من رئيس الوزراء في 1975. والوضع اليوم بدأ يأخذ طريقه الى حقبة سوداء جديدة شبيهة بالحقبة التي اعقبت تجربة السبعينات. والملاحظ ان حالة التوتر التي نجمت عن حالة الاعتقال والتعذيب الاخيرة انما انتهت بتدخل مباشر من الحاكم، وليس وفق حكم القانون. وهذا يعني ان البلاد ما تزال تعيش حالة الحكم المطلق الذي يمارس الحاكم فيه صلاحيات مطلقة تتجاوز القانون الذي لا يتمتع بقوة تذكر ان وجد. وثمة امر ايجابي للمعارضة البحرينية وهي الدعوة التي وجهتها حكومة البحرين لاستضافة قمة الحقوق السياسية في العام المقبل. وهذا يعني وجود مجال اوسع امام المعارضة لتكثيف مشروع المقاومة المدنية للحكم لاجباره على التخلي عن وثيقة 2002 واعادة العمل بدستور 1973 التعاقدي، والغاء حزمة القوانين التعسفية التي فرضها الحكم على البلاد. فاذا عمدت العائلة الحاكمة لقمع العمل السلمي الشعبي المعارض، كما فعلت مؤخرا، فسوف يزداد الوضع توترا، وقد تضطر للاعتذار عن استضافة القمة العام المقبل. مطلوب فحص ادعاءات الحكم في مجال الحريات، وذلك بممارسة كافة الوسائل السلمية المتاحة للضغط على الحكم لعقد مصالحة وطنية تؤدي الى استقرار سياسي قائم على دستور تعاقدي، واقصاء عناصر الحقبة السوداء خصوصا مرتكبي جرائم التعذيب والفساد المالي والاداري، والغاء التجنيس السياسي، واحالة كافة القوانين التي فرضت بالقوة على مجلس وطني ينتخب على اساس دستور 1973 التعاقدي. المعارضة البحرينية التي عرفت بتحضرها تعتقد ان المقاومة المدنية هو عنوان العمل الشعبي في الفترة المقبلة، على امل ان يؤدي ذلك النضال السلمي الى حل الازمة السياسية التي مضى عليها ثلاثون عاما، وعندها تكون البحرين قادرة على احياء اعيادها الوطنية في ظل استقرار سياسي امني واجماع شعبي، وجديرة باستضافة مؤتمر للاصلاح السياسي العربي.

ملك لا يتقن فن الخطاب
مؤسسة العرش وقضايا التخفي

الدور الغولي الذي تمارسه مؤسسة العرش ينزع عنها صفة الحيادية ويجعلها متورطة بعمق في صراعات هامشية مخيفة، ناقضة لبناء الدولة الحديثة، معرقلة لمسيرة الاصلاح والتمنية المنشودة من قبل الفئات جميعا

بقلم: عباس ميرزا المرشد

يبدو أن قدرة وبلاغة خطاب مؤسسة العرش الملك لم تعد قادرة على إثارة المزيد من الدغدغات العاطفية،أو رفع الشعارات الاصلاحية، والاستمرار في اغراق وجهات الصحف الصفراء بها في كل مناسبة. لقد فقدت مؤسسة العرش الملكي قدرتها على اقناع قطاع واسعا من المواطنين عندما طرحت شعارات أكبر من حجمها وتفوق قدرتها الاستعابية ،فأصبحت في وضع لايحسد عليه .

تمكن مشكلة خطاب مؤسسة العرش، في انتهاجها خطابا ازدواجيا غير متناسق،وغير متلبور حول المصلحة العامة،ويغرق نفسه في الإعلاء من مصلحة العائلة الحاكمة والمتنفذين والمستفيدين منها. يعتمد هذا الخطاب على الخلط والتعامل السطحي لقضايا معقدة ضاربة في العمق،تقتضي منها أن تقدم تنازلات كبيرة جدا تؤدي في نهاية المطاف الى إلغاء دور العائلة الحاكمة كغول وكأخطبوط فاعل في كافة المجالات ،وبمعنى واضح ان مثل هذه الشعارات من شأنها أن تحول المصلحة الخاصة المشكلة للعائلة الحاكمة ومؤسساتها المتعدة، ومن ضمنها مؤسسة العرش الملكي، الى مصالح عامة تخضع للتدوال والاقناع ومطالبة الشرعية.وما من شك ان هذه النتيجة تفوق مخلية صانع الخطاب السياسي الملكي، وغير مرغوب فيها منذ البداية،وهذا ما يجعل مؤسسة العرش أن تقوم بانتاج خطاب غير واقعي يعاني الخلل والتفكك في كل فقراته .

الرؤية العامة لمعالم الخطابات الملكية، تعطي الانطباع لدى الملتقي أن مؤسسة العرش الملكي مستعدة لتقديم كافة التنازلات والغاء كافة الرهات والدخول في قانون موحد للعبة السياسية والاقتصادية ،وهي هنا ترتكب خطأ فاحشا عندما تنحاز الى صيغ الدمقراطية والمجتمع المدني والقيم الانسانية في حقل عرف عنه التمسك التام بالانظمة القبلية والجد في معاداة الدمقراطية والمجتمع المدني.

في مثل هذا التعارض الفاضح بين صيغ الخطاب المقدمة من لدن مؤسسة العرش وواقعها المعمول به ما الذي يمكننا فهمه او اعمال التأويل فيه؟

لن تنعدم الاجابات المعتددة حول هذا التعارض والازدواج لكننا سنجد خيطا سميكا جدا يجمع بين كل هذه الاجابات هو الاستخفاف بقدرة المواطن على الفهم وتصويره على أنه كائن مستهلك من الدرجة الاولى،في تغافل تام عن أن جسد المواطن لديه القدرة على الكلام والتواصل.

في حقيقة الأمر لم تستفد مؤسسة العرش الملكي من التغرات الكبيرة التي حدثت في مجالات التواصل وصناعة النص واستمرت في التعامل برؤية بالية يزكم غبارها أنف متلقي الخطاب ،فمؤسسة العرش ما زالت تصر وتتعامل مع النص السياسي باعتباره نصا قادرا على احداث التغير والأثر في ذهنية متلقيه من دون الأخذ بفاعليته، فهو متلقي ساكن ينفعل وتؤثر عليه الموعظة السياسية كما هي ،كما يتم النظر الى الخطاب المقدم على أنه خطاب متكامل وكبناء غير مثقوب، أو ليس باستطاعة أحد أن يشكف هذه الثقوب.

المتغيرات التي اجتاحت الحقول المعرفية أحدثت تبدلا في هذا النمط البالي وقلبت المعادلة قلبا ظاهرا ،فلم يعد مستمع الخطاب الملكي ملتقيا ساكنا ومنفعلا بل تحول الى متلقي فاعل لديه القدرة على رفض الانفاعل او الانقطاع في أي اي فترة من فترات العرض ولديه القدرة على رؤية الثغرات والثقوب الموجودة في الخطاب وكشف سوءة الخطاب

كأي خطاب سياسي يفترض فيه المروغة والحيلة ،فإن خطاب مؤسسة العرش يتقن لعبة التخفي تماما ،ليس التخفي وراء المفردات والشعارات فقط وانما التخفي وراء الفئات والفاعلين والمستهلكين للخطاب الملكي ايضا،مما يكسبه مهارة في المناورة وتحكما في أوراق العبة واختراق التكهنات.

منذ خطابه العام الماضي في ذكرى جلوسه تم اقصاء الحديث عن الاصلاح السياسي واليدمقراطية والملكية الدستورية ،وهي ايقونات ينشغل بها المواطن العام والفاعلين السياسين الذين ظهروا على السطح بقوة مؤثرة ومخيفة لمؤسسة العرش، وتم تسويقها على انها مهام قد انجزت. مقابل هذا الاقصاء بدأ الحديث عن الاصلاح الاقتصادي والتمنية الاقتصادية واعادة بناء الاقتصاد، فهناك تركيز على مسائل التمنية الاقتصادية التي تمثل لدى مؤسسة العرش الاولوية من أجل اعادة بناء الاقتصاد. وتلجأ مؤسسة العرش هنا إلى الاليات نفسها التي استخدمتها في ضبط الجسد السياسي واتمام التحكم فيه بعد انفلاته . فالوضع الاقتصادي منذ سنوات شهد انفلاتا ورغبة في رفض ارثوذكسية الدولة، لذا صار من الواجب اخضاع جسده تحت حجة اعادة النباء.التخفي هنا لم يعد تخفيا خلف مفرادت وشعارت فحسب ،بل هو تخفي وراء فئات اجتماعية يراد لها أن تخضع أوتلجم وتروض ويتم اغلاق المنافذ اماماه لمنعها من الخروج عن ضيغة المجتمع الانضباطي.

خطورة هذه المناورة لا تقتصر على اقصاء الفئات المتعددة التي يتشكل منها المجتمع والتعامل معها من منظور عيادي او مهام طوارئ ،وانما اشتمال الخطاب نفسه على ممارسة لعبة التحريض من خلال امتلاك قدرة فائقة على اقناع الفئات المستهدفة انها تعيش صراعها مع فئات أخرى يتم ترويضها واخضاعها بفعل الموازرة، فيتم اقناع الفئات الاقتصادية ان مشاريعها معرقلة من قبل فئة السياسيين، والعكس ايضا ،عندما يطالب السياسيون بمزيد من الاصلاح فإن مؤسسة العرش تبرز فئة الاقتصاديين على انهم يقفون عقبة ،وكأن مؤسسة العرش بعيدة عن مثل هذا التحريض.

هذا الدور الغولي الذي تمارسه مؤسسة العرش ينزع عنها صفة الحيادية ويجعلها متورطة بعمق في صراعات هامشية مخيفة، ناقضة لبناء الدولة الحديثة معرقلة لمسيرة الاصلاح والتمنية المنشودة من قبل الفئات جميعا. ويمتد هذا الاثر الى الفئات العادية المندكة في همها السياسي وواقعها الاقتصادي وعالمها الاجتماعي بشكل متداخل لا يمكن فصله، يمتد اليها الخطاب الملكي في محاولة لاقناعها بكافة الجرعات المقدمة في كل حقل وكون تلك الجرعات هي الحد الاقصى والافضل معا

البحرين والديمقراطية الهلامية

بقلم : حسين البحراني

تتردد في وسائل الأنباء البحرينية مفردة "المشروع الإصلاحي" وكما أفهم فالإصلاح لا يكون إلا لما فسد من الأمور إذ ليس من المنطق أن يتم إصلاح أمر صالح أصلاً، وبناءاً على هذه المسلمة يمكننا أن نختبر الإصلاح أو المشروع الإصلاحي الذي دشنه ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كما يحلو للبعض أن يعبر عنه، وأن نضع المشروع السياسي برمته على المحك.

ولست هنا للحديث عن الديمقراطية، ولست هنا لتوصيفها، فالديمقراطية يعرفها جيداً من جربها وعاش في أجواءها ولكن الكثيرين من أمثالنا الذين يسمعون عن الديمقراطية كصيغة متقدمة للحكم تكون فيه السيادة للشعب مصدر السلطات جميعاً ولكنهم لا يحسون بها على أرض الواقع لا يعرفون ما هي الديمقراطية الفعلية، فالديمقراطية لا يعرفها إلا من خبرها وجربها.

ولا بد أن نشير إلى أن الديمقراطية ليست نظاماً للحكم في ذاته بل هي نظام لممارسة السلطة توزع فيها المهام والصلاحيات بين سلطات ثلاث هي التنفيذية، التشريعية والقضائية، ففي الدنمارك وأسبانيا والمملكة المتحدة على رغم كونها أنظمة ملكية إلا أنها تمارس الديمقراطية بما يحقق رفاه شعوبها واستقرارها السياسي مما يجعلها من الديمقراطيات العريقة. قد ألقى ملك البحرين بثقله كاملاً في هذا المشروع وأنفق الأموال الطائلة من أجل أن يروج لهذا المشروع ولا زال مستعداً لصرف مبالغ أكبر من المال من أجل إنجاحه في سبيل أن يتجاوز مطالبات المعارضة التي شهد لها البعيد قبل القريب بأنها معتدلة وأن مطالبها عادلة وقد جاء ذلك في تصريح وزير الدولة البريطاني المسئول عن ملفات الشرق الأوسط ديريك فاتشت في الثالث من يونيو حزيران من عام 1997م حين قال: إن المعارضة في البحرين معتدلة ومطالبها معتدلة، والحال أن قوى المعارضة كانت تطالب بتفعيل الدستور ومشاركة الشعب في الحكم وفق ما أقره دستور 1973م.

لقد كانت البحرين في تسعينات القرن الماضي تشهد توتراً أمنياً لم تعرف له مثيلاً على مر التاريخ إلا أن قوات الأمن البحرينية قامت بالاعتداء على أبناء الشعب العزل من نساء وأطفال وعجزة وقامت بمداهمة المنازل ودور العبادة وتخريبها، لا لشيء إلا لأن شعب البحرين بكل طوائفه وتوجهاته السياسية طالب بتفعيل دستور 1973م الذي تعاقد عليه الشعب والحكم وذلك ما تثبته العريضة النخبوية التي وقعت عليها أكثر من 300 شخصية من مختلف التيارات ، فجاء مستشارو الشيخ حمد بمشروع تلميعي استطاعوا فيه أن يقنعوا العديد من المستثمرين والشركات التجارية أن تقبل على السوق البحريني، مما دفع إلى استقرار سياسي واضح كعين الشمس، ولكن ما تزال بؤر التوتر كامنة ويمكن أن تنطلق في أي وقت وتبث فيها الحياة، فالملف الدستوري لا يزال يراوح مكانه، والتجنيس لا يزال قائماً على قدماً وساق، وطوابير البطالة ما تزال تزداد طولاً يوماً بعد آخر، وما تزال القوانين البوليسية تتبلور في ذهنية النظام ويقوم بتمريرها عن طريق مؤسسة تشريعية منقوصة الصلاحيات التشريعية والرقابية، وهو (الإشكال الدستوري) من أهم الأمور التي استنفرت قوى المعارضة لمقاطعة الانتخابات التشريعية في 2002م، ولا يزال مستقبل المشاركة في الانتخابات التخديرية القادمة مجهولاً ولكن العديد من القوى والفعاليات الشعبية والسياسية أكدت على أنها تستبعد المشاركة في الانتخابات القادمة التي أثبتت أنها لا طائل منها ولم تستطع بعد قطعها شوطاً كبيراً في مجالس الملك أن تقر أي قانون بل كان أدائها موضع تندر شعبي، فالكثيرون من أبناء الشعب يرون أن هذه المؤسسة لا تحقق طموحهم ولا تسعى إلى تغيير حقيقي إذ أنها لا تملك الآلية الدستورية لممارسة الرقابة والتشريع وهذا ما شهد به المشاركون في التجربة الوليدة أنفسهم.

كانت الخطوات التي قام بها الملك حين قام بتبييض السجون والسماح بعودة المبعدين خطوة جيدة على صعيد الديمقراطية بعد أن عاشت البلاد قرابة ثلاثة عقود تحت رحمة قانون أمن الدولة، ولكن الكثيرين يرون أنهم انتقلوا من سجن صغير إلى سجن كبير اسمه "مملكة البحرين" وقد أدركوا أن العقلية البوليسية والقمعية التي لا زالت تهيمن على نظام الحكم سوف تضيق ذرعاً بأجواء الانفراج السياسي الذي لم يقم الملك باستغلاله عن طريق إزالة رموز الحقبة السوداء ومحاكمة أولئك الذين كانوا يمارسون شتى جرائم القتل والتعذيب خارج القانون، بل عمد بدلاً من ذلك إلى ترقيتهم وتقليدهم أوسمة وتعيينهم في مراكز متقدمة والأمثلة على ذلك كثيرة وليس هذا مكان ذكرها!

بقي أن نشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين لا يستطيع أن تخفيها برامج العلاقات العامة ولا حتى التوقيع على العهدين الدوليين لأن احترام حقوق الإنسان ممارسة لا يمكن لأحد أن ينكر وجودها لو فرضنا جدلاً أنها موجودة، ولكن التوظيف الإعلامي لاحترام حقوق الإنسان مفرغ من محتواه ولا يمكن أن ينطلي على المراقبين والمتابعين للحالة الحقوقية في البحرين خصوصاً بعد ما انكشفت عورة النظام في تداعيات قضية الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة الذي عرف عنه الحقوقيون نزاهته ومصداقيته ويبقى الامتحان الصعب للنظام في المجال الحقوقي إزالة آثار التمييز الواقع على المواطنين وإعطائهم حقهم في العمل والسكن والتعليم العالي .... إلخ والتي لا يبدو أن الأيام القادمة ستكون شاهداً على تغييرات جذرية ويبقى التلميع الإعلامي هو السلاح الذي يتخذه النظام للتسويق لمشروع الملك الإصلاحي.. وإن غداً لناظره قريب

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

اما البحرين، التي استضافت القمة الخامسة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي، فهي تمر بحالة مخاض سياسي جديد، في اثر تطورات الشهور الاخيرة، وما نجم عنها من توجه شعبي عارم نحو مفاصلة تدريجية مع العائلة الخليفية الحاكمة بعد عقود من التعايش والقبول بنظام حكمها. ويوما بعد آخر تتعمق مشاعر المواطنين بضرورة انهاء الجمود السياسي الذي سعى الحكم لفرضه على البلاد بحجج وذرائع شتى، اذ لم يعد مشروع الشيخ حمد قادرا على احتواء الحالة الشعبية بعد ان اتضحت ابعاده الخطيرة في تخريب البنية التحتية للمجتمع البحريني، وتوجهه لترويج دولة تقوم على نظام المكرمات وليس حكم القانون، وتعتمد مبدأ تغيير التركيبة السكانية كوسيلة لضمان الهيمنة السياسية المطلقة على البلاد ومستقبلها. وكانت فعاليات اسبوع الشهداء الذي سبق القمة (10-17 ديسمبر) شاملة، حيث اقيمت الندوات والمؤتمرات الصحافية في لندن وواشنطن، والاتصالات الدولية على اوسع نطاق لتوضيح حقيقة المشروع التخريبي، والمسيرة الكبرى في عيد الشهداء (17 ديسمبر) مؤشرا واضحا لمدى حماس المواطنين للاستمرار في طريق النضال والمقاومة المدنية بهدف تحقيق الاهداف. وثمة صراع يتواصل بين الارادة الشعبية لاظهار حقيقة الوضع، وسياسة التضليل السلطوية التي تهدف اساسا لاقناع الحكومة الامريكية بان هناك مملكة دستورية في البحرين، وهو امر مناف للحقيقة وينطوي على الكثير من الدجل والتضليل. وثمة مؤشرات تفيد بان واشنطن، هي الاخرى، متحمسة للترويج للتجربة البحرينية متجاهل احتجاجات المعارضة الشرعية التاريخية للاستبداد الخليفي، وفي الوقت نفسه، هناك شعور متزايد بضرورة تصعيد المواجهة السلمية مع الحكم الخليفي، وعدم السماح له بانجاح مخططه الجهنمي الذي يمرر باساليب ماكرة تعتمد التضليل والخداع والكذب، وتستخدم اموال الشعب لتمرير كل ذلك.

لقد استغربت الجهات التي سمعت اقوال ابناء البحرين وتفصيلات قضيتهم، وعزوا جهلهم بحقيقة ما يجري لسياسة التضليل الشاملة التي انتهجها الحكم في الاعوام الثلاثة الماضية، وقالوا ان اول المؤشرات التي كشفت لهم وجود خلل في مشروع الشيخ حمد جاء باعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة وبقية الناشطين في الخريف الماضي. لقد اتضح لهؤلاء خواء المشروع الذي انفقت على تسويقه الملايين، وكاد يقلب المعادلة لصالح الاستبداد المقنن الذي انتهجه الشيخ حمد، ولكن فعاليات الناشطين خارج الاطر الخليفية، استطاعت اختراق الحصار الاعلامي الذي فرضه الحكم، واقنعت قطاعات كبيرة من الجهات المعنية بالوضع البحريني والخليجي، بزيف دعاوى النظام، وضرورة التصدي لها وافشالها. واصبح على النشطاء البحرينيين مواصلة فعالياتهم بنسق اكثر جدية من قبل. كما ادرك هؤلاء خطورة العمل من داخل الاطر الرسمية التي اصبحت معوقا امام العمل الحقيقي، والتوجه للعمل خارج تلك الاطر. لم يعد هناك مجال للثقة في قوانين العائلة الخليفية، بعد ان فرضت على البلاد والشعب بالنار والحديد، وبعد ان فشل الحكم في تنفيذ التزاماته تجاه ابناء البحرين، سواء على صعيد ما جاء في ميثاق الشيخ حمد، ام ما طرحوه في الاعلام الرسمي الذي يروج للاباطيل ويحجب الحقيقة. ويتوقع ان يكون العام الحالي، عام المفاصلة الكاملة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، والتوجه التدريجي لتكريس نهج المقاومة المدنية لافشال مشروع التخريب. وسيكون المدخل لهذه المقاومة، تصعيد العمل لاستصدار ادانة دولية من اللجنة الدولية لمكافحة التعذيب ضد العائلة الخليفية التي ستجتمع في شهر مايو المقبل لتقييم مدى التزامها بمسؤولياتها التي تفرضها معاهدة منع التعذيب. هذه المعاهدة التي وقعت البحرين عليها في 1999 تفرض على حكومة البحرين محاكمة الجلادين والمعذبين، الامر الذي لم يحدث حتى الآن. مطلوب من الجهات المعنية بضحايا التعذيب والشهداء العمل بدون كلل في الشهور الخمسة المقبلة لمحاصرة العائلة الخليفية حول القانون 56 المناقض لمعاهدة منع التعذيب. فبدون التعاطي مع ملف ضحايا التعذيب بواقعية وجدية، ابتداء بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، فلا معنى لاي اصلاح تدعي العائلة الخليفية القيام به. وعلى مدى الشهور الاربعة المقبلة، سيكون هذا الملف الابرز في الاهتمام البحريني، بالاضافة الى الملف الدستوري الذي سيطرح على اوسع نطاق في شهر فبراير. ان امام المعارضة ملفات مهمة للمرحلة المقبلة، ولن تحقق مبتغاها الا بالتعاطي الجدي مع هذه الملفات بشكل علمي وموضوعي، وهو ما نأمل حدوثه.

قصيدة القيت في ندوة بمأتم مدينة عيسى

رغبة الشعب *

يـا رئـيس الـوزراء ..... أيـهـا الـزعلان مـني
عـن كـلام قـلـتـه ..... كـي أزيـح الـظلم عـني
إن أكن قـلـت كـلاماً ..... عنك في قبوي و سجني
أنت مـرمـرت حـيـاتي ..... قـدتـني مـن دون إذني

مـذ وعـى عقلي و أنت ..... الناطق الرسمي عـنـي
قدتني للـفـقر عنـوة ..... رغـم أن الله مـغـنـي
راسم التمييز خـطـاً ..... بـيـن شـيعي و سـني
باذلاً جـهـدك تبـغي ..... في ربـا التعطيل دفني

ناسياً في زحمة الدنيا ..... وعُـقـم الـحـكم أني
من بنـى ذا الـصـرح ..... مـن لـحـمي و دمـي
صادقاً يبقى الـوطـن ..... فـي مـاء عـيـنـي
وجزائي أنت تـغـنـى ..... و أنـا يـزداد ديـنـي

إن يكن تقصير حـتـماً ..... لـيس ذا التـقـصير مـني
إنما مـنك فـأنـت ..... بـفـسـاد الحكم معني
قد جنى الحكم عـلـينـا ..... وعـلى الباقي سـيـجني
سرقاتٌ و اختـلاسٌ ..... وفـسـاد طـال أذنـي
سرقوا بري وبـحـري ..... وأماتوا كل إبداعي وفني

صار رزقي عـدمـاً ..... فـي كـبـر سـنـي
لـيـس لـي بـيـتٌ ..... أداري فـيـه حـزنـي
أخشى أن لا ألقى أرضا ..... بعد أن أقـضـي لدفني

******

يـا رئـيس الـوزراء ..... أيـهـا الزعلان مني
مـا الـزعـل يجدي ..... ولا شـدو الـمغني
لا ولا قـول الـذي ..... هـبّ لـشـتـمـي
أو عـبـيـداً قدموا ..... سيل الولاءات بطـعـني
مطلبي أن تـرحل اليوم ..... وتتركـني وشـأنـي
إن تكن أعطيت ما عندك ..... فاعـتـقـني وذرني
علـني ألـقـى حياةً ..... مثلما أبـدي الـتـمني

ليس رمزاً من بنى تلك .... الزنازين الفرادى والمثاني
ليس رمزاً من على شعبه ..... قـد حكم أبناء الغواني
ليس رمزاً من سطا حتى .. على أحلام شعبي والأماني
ليس رمزاً قاتـلـي ..... لا فـهـو جـانـي
هل تـرى يوصف من ..... جـوع شـعـبـاً بالتفاني
ذا الـذي عطلنا دهـرا ..... و أنسانا الأمـانـي
جـلـنا أرهقه إما بفقـر ..... نصفنا مـنـه يـعـانـي
أو بدين ربـوي أرهـق ..... نـصـفـنـا الـثـانـي

كيف أنـسـى أنـه ..... حـاول تـشـويه كياني
كيف أنسى غـربـتـي ..... أحصيتها حتى الثواني
كيف أنسى السجن والتعذيب ..... أو أنـسـى هـوانـي
كيف أنـسـى شرفاً أهدرهُ ..... أو دمـاً أجـراه قـاني
أنـا لـي في عـنـقـه ..... دمـاً وعرضاً يؤرقـانـي
فأقـيـلـوه فـمـا جاءني ..... مـنـه قـد كـفـانـي

أنا من عقلي أصيـغ الـنص ..... لا مـن هـيـجـانـي
إذ أطالب برحيل الحـكـم ..... فـوراً فـأنا منه أعـاني
أنا ذا الشعب الذي أحللت عنـه وهـو قـد حـل مكاني
قول كـل الشـعـب هذا ..... إنما أوردته فوق لساني

أحمد سلطـان